دراسة تدعو لإعادة النظر في إستراتيجيات وسياسات وبرامج التدريب والتأهيل للعمالة الوطنية

■ «كتب / منصور شايع

دعت دراسة اقتصادية إلى إعادة النظر في إستراتيجيات وسياسات وبرامج التأهيل والتدريب للعمالة الوطنية في اليمن من قبل الجهات المعنية بهذا كلٌ فيما يخصه، ومن ذلك مثلا عمل الدراسات اللازمة لتقييم الوضع الحالي للعمالة الوطنية وكيفية إعادة تأهيلها وتدريبها بما يتواكب ومتطلبات أسواق العمل المحلية والخليجية لسد الفجوة الحاصلة في هذا المجال.

وأكدت الدراسة التي أعدها الدكتور أحمد شمسان رئيس مركز الإدارة العامة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية حصلت عليها" الثورة " على ضرورة القيام بعملية دراسة وتحليل لنقاط الضعف والقوة الكامنة في هذه العمالة، بالإضافة لتحليل الفرص المتاحة لها في البيئة المحلية والخارجية، والعمل على كيفية مواجهة القيود والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تعوقها وتؤثر سلبا عليها ، والتوجه نحو بناء قاعدة معلومات دقيقة وسليمة وشاملة للعمالة الوطنية في اليمن لمعرفة خصائصها ومواصفاتها المهنية وتنوعاتها وتوزيعاتها المختلفة في اليمن بما يساعد على التحليل العلمي والمعرفة لطبيعة ونوعية وحجم برامج التأهيل والتدريب المطلوبة لها، واتخاذ ما يلزم بناء على معطيات ميدانية لا نظرية.

قاعدة معلومات

وأوصت ببناء قاعدة معلومات عن احتياجات ومتطلبات وظروف وخصائص العمل في الأسواق المحلية والخارجية. إلى جانب العمل على تطوير نظم التعليم والتدريب وربطها بمتطلبات واحتياجات سوق العمل محليا وخارجيا، والبدء بتكوين شراكة حقيقية وإستراتيجية بين المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية وقطاع الأعمال الخاصة في سوق العمل، بهدف خلق تعاون وثيق الصلة ومستمر نظرا للحاجة المتبادلة بينهما، كذا تفعيل برامج الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني في اليمن، بما يؤدي معه إلى تحسين وتجويد مستويات الأداء في مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية لتلبية متطلبات سوق العمل من جهة ورفع مستوى التأهيل للمتدربين من جهة أخرى.

مطالبة بفتح قنوات الاتصال والتواصل وبناء العلاقات وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية الرسمية في دول الخليج، لمناقشة قضية تواجد العمالة اليمنية في أسواقها، وخلق شراكة حقيقية معها ومع مؤسسات القطاع الخاص والمشترك في هذا الأمر، بما يخدم المصالح المتبادلة والمشتركة للجميع. وتخفيف القيود الاجتماعية التي تعوق من التحاق الإناث بالتعليم الفني والتدريب المهني، وإعطائها فرصة الالتحاق بالمعاهد، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على توسيع قاعدة مشاركة المرأة وإدماجها في هذا المجال الهام. تنشيط الدور الغائب لصندوق التدريب المهني وتفعيله لغرض الاستفادة من إمكاناته المالية المتاحة في رفع مستوى تأهيل وتدريب موظفي الدولة.

نشاط متنوع

وشدد الدكتور شمسان في دراسته على أهمية معرفة خصائص سوق العمل الخليجي الذي يتميز النشاط الاقتصادي فيه بالتنوع والديناميكية. فهذا السوق يحتوي على العديد من الصناعات والخدمات، مثل: الصناعات التحويلية والتعدين (النفط) والكهرباء والماء والبناء والتشييد والتجارة والمال والنقل والزراعة والصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية المقدمة كالصحة والتعليم وغير ذلك. وتتميز الأنشطة والخدمات السابق ذكرها، بالحيوية والنمو المطرد بسبب ضخامة حجم الاستثمارات المالية التي تم إنفاقها عليها والتي تنمو بالزيادة عاما وراء عام. كما أن التقنيات المستخدمة في تشغيل هذه الأنشطة والخدمات تعتبر حديثة ومستوردة ومتعددة الجنسيات، كما تتميز بالتنوع والمواكبة للتطورات السائدة والمحتملة لهذه للقطاعات الاقتصادية.

تدريب نوعي

مشيرا إلى أن ذلك يتطلب تدريبا نوعيا متخصصا للعمالة فيها بغرض السير واللحاق بهذه التقنيات. كما أن أسواق العمل الخليجية حرة ومفتوحة، تتواجد فيها المنتجات العالمية إلى جانب المنتجات المحلية، مما يضع هذه الأخيرة أمام احتمالين أولهما أن تجد نفسها أمام تحد ومنافسة شرسة من قبل مثيلاتها من المنتَجات الصناعية الأجنبية، مما يدفعها نحو الاهتمام بالمواصفات العالمية لمعايير الجودة والنوعية عبر تبني الأساليب الإنتاجية ذات التقنيات العالية بهدف المنافسة في الأسواق ، أو الدخول في شراكة مع الشركات الأجنبية التي تنتج هذه المنتجات العالمية بهدف تحسين وتطوير المنتجات المصنعة محليا ومن ثم خلق فرص تصديرية لها في الأسواق الخارجية. وكل هذا يعني (بالإضافة لعوامل أخرى) أن النشاط الاقتصادي المتنامي في أسواق العمل الخليجي يتطلب عمالة إدارية وفنية مؤهلة لشغلها. ومن ثم تعتبر العمالة الوافدة لهذه الأسواق من الدول الأخرى هي المصدر الأساسي للعمل فيها.

مجالات أخرى

وأوضحت الدراسة إلى أنه إذا لم يتم تأهيل العمالة اليمنية بالشكل المطلوب وسمح لها بالتواجد في سوق العمل الخليجي ستكون متواجدة للعمل في مجالات أخرى قد لا تقل أهمية عن غيرها من أشكال العمالات الأخرى في الأسواق الخليجية – والذي يمكن أن نطلق عليها مجازا تعبير العمالة الهامشية في المجتمع أو في سوق العمل، أي تلك العمالة التي تعمل في بعض الحرف اليدوية الدنيا والوظائف أو الخدمات المعاونة والمتواضعة التي لا تتطلب مؤهلات علمية عالية ومواصفات مهنية دقيقة وشروط عمل معقدة إلى حد ما، مثل العمل في مجال الخدمات التالية: المطاعم الشعبية، والمحلات المعارض التجارية الصغيرة، أو الحراسة، أو مجال البناء والتشييد، أو الحرف اليدوية البسيطة في بعض الورش كالنجارة والميكانيكا والخياطة،...الخ. أو التسبب (عامل متسبب، أي على باب الله)، يوم يعمل في سوق للخضار والفواكه، ويوم آخر بائعاً على الرصيف، ويوم ثالث يعمل في سوق عمل آخر ومختلف عن السابق، وهكذا حاله يسير وفقا لسياسات العرض والطلب والظروف والتقلبات السائدة في سوق العمل).

لافتة إلى أن هذا الشكل من العمالة والمجال من الخدمات العامة والضرورية في الأسواق الخليجية، تعتبر سوقا حيويا لكثير من العمالة اليمنية حاليا، رغم تواضع إمكانات هذا السوق والمجال قياسا بالمجالات الأخرى التي تشترط تأهيلا وتدريبا وتخصصا نوعيا وكفاءات وخبرات معينة تفتقر إليها عمالتنا الوطنية. ولذلك ينبغي علينا عدم الاكتفاء بالعمالة الهامشية التي نصدرها، وإنما توجيه وتطوير عمالتنا الوطنية لتدخل سوق المنافسة في بقية مجالات العمل الأخرى، حتى لا تتمكن فقط من تحسين أوضاعها المعيشية بصورة فردية، وإنما تساهم في الدخل القومي لبلادنا.

معوقات

وأعادت الدراسة أسباب ضعف أو عدم مواكبة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لمتطلبات سوق العمل اليمنية أو حتى أسواق الدول الخليجية المجاورة، لوجود صعوبات ومعوقات عديدة تقف حجر عثرة أمام تقدم هذا النوع من التعليم والتدريب في مؤسساتنا الوطنية اليمنية، من بينها تدني وشحة الموارد المالية والمادية اللازمة لمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني. وضعف مستوى المنشآت والتجهيزات والإمكانات التشغيلية في مراكز ومعاهد التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى قدم وتقادم معظمها وتهالكها، مع ضعف قدرتها الاستيعابية لأعداد المتقدمين لها. إضافة إلى جمود المناهج الدراسية والبرامج التدريبية المقدمة وضعف مواكبتها لمتغيرات ومتطلبات سوق العمل مع غياب التوصيف المهني المحدد للمستويات المهارية والمهنية، والاعتماد على الفترة الدراسية المقررة التي يقضيها المتدرب في المركز أو المعهد التدريبي) عدد سنوات التعليم والتدريب) وتدني عملية إدارة التعليم الفني والتدريب المهني، فمعظم الهيئات الإدارية العاملة في هذه المؤسسات التدريبية غير مؤهلة للإدارة عمليا ونظريا، كما أنها لا تتلقى تدريبيا إداريا يعينها على أداء مهامها وتطوير مناهجها وبرامجها التدريبية بشكل سليم ووفقا لمتطلبات وآليات المنافسة في سوق العمل المتجدد والمتغير دوما وأبدا. وكذا تواضع مستوى كفاءة وتأهيل الكادر التعليمي والتدريبي المتخصص القادر على توصيل رسالة التعليم الفني والتدريب المهني.

نقص مهارات

منوهة بأن النقص في المهارات التقنية الحديثة تصبح مشكلة معيقة إذا رافقت هذا الكادر، إذ كيف له أن يطور في طرق ووسائل التدريب الحديثة وهو يعاني نقصا في تكنولوجيا المعلومات الجارية من حوله؟.

وطالبت الدراسة بضرورة إعادة ترتيب أوضاع المدربين العاملين في المؤسسات التدريبية من حيث تحسين أوضاعهم المالية بما يحقق معه حياة كريمة لهم، وكذلك العمل على رفع مستوى تأهيلهم وتدريبهم داخليا وخارجيا من خلال الاحتكاك بالمؤسسات المماثلة لطبيعة عملهم في الدول الشقيقة والصديقة للاستفادة منهم، ونقل تجارب وخبرات الآخرين في هذا الحقل الحيوي. وغياب أو ضعف الاتصال الفعال وأواصر الصلات الوثيقة بين الإداريين والمدربين والمدرسين والعاملين إجمالا في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من جهة، وقطاعات السوق المحلية المستقبلة لمخرجات التعليم الفني والمهني من جهة أخرى، إذ يفترض أن تنظم وتخطط هذه العلاقات والأواصر بين الطرفين بحيث تكون لها إستراتيجيات تنعكس مخرجاتها على نوعية التعليم والتدريب وتطويره وعلى عملية التوظيف للمخرجات ذاتها. ولذلك تحتاج هذه العلاقة إلى الجهد والمثابرة من قبل الطرفين والى الدعم والتقوية لها من قبل المهتمين والمعنيين بهذا الأمر. وافتقار مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني إلى نظام معلومات يقوم على: معرفة حاجة ومتطلبات السوق المحلية والخارجية من العمالة الوسطية والمؤثرات البيئية المحيطة بها من قبل الجهات المعنية بهذا الأمر.

داعيا القائمين في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، التوجه بالعمل نحو وضع آليات لربط مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات سوق العمل المحلية من أجل توظيف الخريجين وتدريب العمالة الوطنية. وأيضا بذل أقصى الجهود لمعرفة متطلبات سوق العمل مستقبلاً حتى يمكن ربطها باحتياجات التدريب من الكفاءات اللازمة. وبحيث ينقل التعليم المهني والتدريب المهارات المناسبة الفنية منها والاجتماعية بطريقة تواكب التحديات المتمثلة في احتياجات سوق العمل. إن وجود نظام للتعليم والتدريب بشكل مدروس وجديد سوف يتيح للعمالة الوطنية التكيف مع المهارات الجديدة والعمل على اكتسابها بصورة دائمة، كما يسهم في الجهود المبذولة لحل مشكلة البطالة المتنامية واستغلال عمل الأطفال في السوق.

رأي اقتصادي

سياسة تطوير القطاع المالي والمصرفي

خالد عبدالله الهادي

■ «، تطوير القطاع المالي والمصرفي في إطار استراتيجية للتنمية الاقتصادية والمتوازنة يقتضي توجهاً عملياً نحو صياغة سياسة جديدة ومتطورة تأخذ في الاعتبار كل الأبعاد وتعتمد مشاريع وخططاً تنفيذية وبرامج عملية وضمن آليات محددة وواضحة في خطوات تسير على تحقيق التوازن المطلوب بين عجلة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي وضبط الأسعار معاً وتطور القطاعات الاقتصادية الواعدة لما لها من دور وإسهام في الناتج المحلي وانتهاج سياسة نقدية قادرة على تخفيض حقيقي لمعدل التضخم، بغض النظر عن متغيرات ومستويات العملة المحلية «الريال»، سياسة متميزة بالمرونة التي تسمح بقدرة التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية إلى تطوير نظم وآليات صدور الصكوك الإسلامية لتداولها المصرفي والسوق القانونية للسداد بين المصارف والبنوك ضمن سياسة نقدية دقيقة وشاملة تساهم في النمو الاقتصادي، لا سيما نمو القطاع المصرفي والمالي بما يحقق التوازن ويتلاءم مع الأوضاع النقدية المحلية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع التركيز على تطوير قطاع مصرفي متين وتعزيز هياكله وأنظمته المختلفة، الرئيسية والفرعية، وترسيخ سيادة القانون وقدسية تطبيقه واحترامه من قبل الجميع، حكاماً ومحكومين، وتعميق شراكة استراتيجية بين الدولة والقطاع الخاص، لتبني انطلاقة اقتصادية وتنموية حقيقية ومكافحة الفساد بكل أشكاله وأنواعه والقضاء على البيروقراطية والروتين القاتل ومواصلة تطوير النظم والتشريعات في القطاع المالي والمصرفي.

بيع أذون خزانة بمبلغ (٥٦,٧) مليار ريال

□ تم في مقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٣) للآجال (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً، وكانت القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للآجال الثلاثة مبلغ (٥٦,٧٧٧,٩٩٠,٠٠٠) ريال.

وقد تم استيعاب قيمة المزاد المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة (٢٢,٨٨٪)، (٢٢,٩٢٪)، (٢٢,٩١٪) على التوالي، وسوف يتم فتح المظاريف للطلبات التنافسية غداً السبت.

تعريف ٣٥ موظفا حول المهارات والأداء الرقابي بعدن

■ «، عدن/سبأ

عقدت أمس بعدن ندوة علمية لتنمية المهارات والأداء الرقابي لعدد٣٥ من الموظفين والإداريين من المكاتب الحكومية بعدن ينظمها مكتب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، تناولت الندوة موضوعات تتعلق بنظام التعامل الإداري والآليات المتابعة ومستوى الانضباط الوظيفي للعاملين وتقييم أداء النشاط والملتزمين بقوائم التحضير.

وركزت الندوة التي شارك فيها عدد من دكاترة جامعة عدن ومعهد العلوم الإدارية وكلية المجتمع بعدن وإداريون من مصفاة عدن على التعريف بالقواعد المتبعة لنظام التقييم الإداري والرقابي وطرق الارشفة والتراسل والحفاظ على المسودات للعاملين ونظام البصمة لدوام العمل وعملية التواصل مع الوزارات إدارياً وماليا ٠

تحذيرات من التأثيرات السلبية لزراعة القات على الأمن الغذائي

■ «كتب/عبدالله الخولاني

أصبح الغذاء في عالم اليوم سلاحا اقتصاديا خطيرا وفعالا تستخدمه الدول المنتجة له لإذلال الشعوب والهيمنة عليها، ومن هنا فان التوسع في زراعة الحبوب في اليمن أصبح هما قوميا وهدفا استراتيجيا، ولكن كيف يتحقق في ظل العديد من العقبات التي تقف حجر عثرة امام تحقق ذلك الهدف المنشود، الذي أصبح بعيد المنال.

تصنف اليمن ضمن الدول الاقل نمواً بل وتصنف بثالث أفقر بلدان المنطقة سوياً في ترتيبها ١٥١ من مجموع البلدان ١٧٧ التي احتواها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما أن ١٥,٧٪ من اليمنيين يعيشون باقل من دولار واحد في اليوم، ويعيش ٤٥,٢٪ منهم باقل من دولارين يوميا. وتستورد اليمن حوالي ٧٥٪ من احتياجاتها الغذائية بما فيها ٢,١ مليون طن من الحبوب سنوياً، وتشمل الحبوب التي تنتجها اليمن الذرة والدخن والشعير وتستقبل معظم الأراضي والمياه المتوفرة بزراعة القات الذي يصفه البعض بالعائق الرئيسي أمام تقدم اليمن.

و أوضح التقرير أن استهلاك القات في اليمن له أثر عميق في مسالة تراجع الأمن الغذائي وأن ٤٢٪ من السكان ومن سن العاشرة فما فوق يتناولون القات –بحسب مسوحات صحة الأسرة – ٢٥٪ منهم من الرجال. واضاف أن اليمن من أفقر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي دخل قومي سنوي يقدر بـ٥٤٤ دولاراً أمريكياً و٨ دولارات لكل فرد من مساعدات التنمية الخارجية .

القات

ويؤكد تقرير رسمي أن التحوّل من زراعة الحبوب إلى زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى التي تعتبر اكثر ربحية قد ساهمت في تراجع إنتاجية القمح في اليمن الذي تستحوذ زراعة الحبوب فيه على أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة بينما يتم استيراد حوالي ٩٠٪ من استهلاك الحبوب

بمشيرا إلى أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة ٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي وشحة مصادر المياه وقلة الإئتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الناتج الاقتصادي وقد تركز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل المضخات المياه وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ ٣٪ نظراً لشحة الموارد المائية وبطء تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الثالثة في تقليص مساحة زراعة القات وإيقافها في حدود ١٠٪ من المساحة المزروعة الذي يستأثر بـ ٢٥٪ من المساحة المزروعة و٣٠٪ من استخدامات المياه، بالإضافة إلى مساحة الأراضي الزراعية المحدودة.

وخلص تقرير برنامج الغذاء العالمي إلى أن اليمن بحاجة إلى المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بـ٥٪ في السنة كي يتسنى له تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ م.

الحبوب

تعد الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية الغذائية في اليمن ، بل أهميتها في تنام مستمر عاماً بعد آخر، نظراً للتغير في النمط الاستهلاكي وهو ما يؤكد أن الحبوب وخاصة القمح أصبح الغذاء الرئيسي في البلاد في حيث ارتفعت الكميات المستهلكة إلى مليوني وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للتوسع في إنتاج القمح كغذاء رئيس للمواطنين، ويؤكد الدكتور علي العسلي استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء على ضرورة الاهتمام بزيادة إنتاج المحاصيل وخاصة القمح لما يمثله من أهمية بالغة في توفير العملة الصعبة نتيجة الاستيراد لتغطية العجز المستمر و تكاتف الجهود لوقف التناقص في نصيب الفرد من الحبوب بوصفها سلعاً ضرورية ومن أهم مصادر الطاقة كمرحلة أولى والعمل على زيادة الإنتاج لزيادة الاستهلاك من الحبوب والتعويض عن عملية الاستيراد و بتنمية إنتاج المحاصيل ذات الأهمية النسبية لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستهلاك،وعودة دعم الدولة لهذه المحاصيل في ظل الأزمات الغذائية والمالية الحاصلة في العالم.

ويشير إلى أن اليمن لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة السلع الزراعية الغذائية الهامة كالقمح (والذي يعتبر من المنتجات الغذائية الاستراتيجية)، كما أنها لم تصل إلى نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات.ويضيف أن الاستهلاك من الحبوب بلغ مليوني طن والذي يشكل حوالي ١,٨ ٪ من الاستهلاك العربي حيث تحتل اليمن مرتبة متدنية قياسا بالمستوى العربي أو العالمي من حيث متوسط نصيب الفرد السنوي من الحبوب حيث بلغ ٢٤ كجم/ ، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي على المستوى العربي من الحبوب ٣٢٧ كجم ، بينما بلغ متوسط الفرد على المستوى العالمي ٣٠٤كجم . وهذا يبين انخفاض متوسط نصيب الفرد من الحبوب في اليمن ، الأمر الذي يستوجب العمل على زيادة الإنتاج من الحبوب لمواجهة الطلب على الحبوب وتقليل الواردات.

صعوبات

ويرى الخبير الزراعي سمير الدهيش أن تطوير قطاع الزراعة يواجه العديد من المعوقات التي تشمل قلة الأراضي الصالحة للزراعة ٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي وشحة مصادر المياه وقلة الإئتمان والاستثمار في البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث وصل نصيب الزراعة إلى ١,٢٥٪ فقط من إجمالي الناتج الاقتصادي وقد تركز الدعم المالي الحكومي للزراعة على دعم العلف والأسمدة ووقود الديزل لتشغيل المضخات المياه وكان تقرير الأداء الحكومي أشار إلى تواضع معدل نمو القطاع الزراعي البالغ ٣٪ نظراً لشحة الموارد المائية

التضخم

ويؤكد الخبير الاقتصادي محمد الدعيس أن ارتفاع الأسعار يمثل أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة الفقر كونها تؤثر وبصورة مباشرة على مستوى دخول الأفراد بومن ثم على مستوى المعيشة للأفراد .

قطاع الكهرباء والمياه يحقق معدل نمو سنوي بلغ ٩,٢٪ ودعوات لرفع كفاءة المنظومة الكهربائية

■ «خاص / الثورة الاقتصادي

حقق قطاع الكهرباء و المياه معدل نمو سنوي بلغ ٩,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م ، وتظهر البيانات تناقص معدلات النمو من ١٠,٢٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٨,٦٪ عام ٢٠٠٩م . إن هذا التناقص لا يتواكب مع زيادة الطلب على الكهرباء لتلبية احتياجات التنمية والسكان.

ودعا تقرير حكومي صادر عن وزارة التخطيط الى اتخاذ السياسات والإجراءات التي تعمل على رفع كفاءة عمل المنظومة الكهربائية للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وتخفيض نسبة الفاقد من الطاقة الكهربائية وكذا زيادة نسبة التغطية في المناطق الريفية بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية

توسيع خدمات الكهرباء ..ضروره لجذب الاستثمارات والمساهمة في التنمية الاقتصادية

إلى ذلك دعت دراسة علمية إلى توسيع خدمات الكهرباء للمساهمة في التنمية الاقتصادية وخاصة للقطاعات الإنتاجية ثالثاً وكذا وضع الآليات المناسبة لتعزيز إنتاج الكهرباء مع الأخذ بالاعتبار المتطلبات الفنية والقانونية اللازم اتخاذها لتحقيق ذلك، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى.

وشددت الدراسة التي أعدها الباحث نبيل محمد الطيري على ضرورة تفعيل دور المؤسسات العلمية في اليمن وخاصة الجامعات للمشاركة في رسم سياسات الطاقة، وتطوير مناهجها للتوافق مع احتياجات السوق وخاصة الأنظمة الكهربائية والعمل على زيادة كفاءة الأنظمة الكهربائية من خلال الاهتمام المناسب بصيانة مكونات المنظومة الكهربائية، قبل أن تصل إلى أوضاع يصعب التعامل معها وتحتاج إلى تكلفة عالية.

كما دعت الى تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمشتركين، وسن القوانين والتنظيمات اللازمة والتي تضمن تقديم سلعة الكهرباء للمشترك بمواصفات ونوعية جيدة وتطوير وتحسين ورفع كفاءة جميع النشاطات المتعلقة بتزويد الكهرباء ابتداءً من الإنتاج وانتهاءً بالتزويد وخدمة ما بعد التزويد واستمرار مقارنتها مع المعايير والمؤشرات العالمية.

وأوضحت أن الرؤية المستقبلية لتطوير قطاع الكهرباء في اليمن ينبغي أن تشمل تعزيز أمن الطاقة الكهربائية، وتلبية الطلب على الطاقة الكهربائية من خلال توليد الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة، والاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتميز بها اليمن ورفع كفاءة عمل المنظومة الكهربائية في اليمن، والتي تشمل الأنشطة الرئيسية لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وتحسين ظروف استثمارها، وتخفيض الفاقد والاستمرار في رفع كفاءة التغذية الكهربائية وتأمينها بنوعية جيدة للمستهلكين وترشيد وتحسين إدارة الطلب للطاقة الكهربائية ورفع كفاءة استخدامها في جانب الطلب، والمعالجة الموضوعية لدعم قطاع الكهرباء.

واقترحت الدراسة تنفيذ عدد من السياسات والإجراءات لمعالجة الاختلالات في قطاع الكهرباء، ومنها وضع السياسات والإجراءات التي تعمل على معالجة وتقليص الفاقد الفني (فاقد النقل والتوزيع) وكذا وضع السياسات والإجراءات اللازمة لمعالجة الفاقد التجاري ورفع مستوى التحصيل بالإضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية من مصادر أخرى تعتمد على الطاقة المتجددة وتعتمد على تكاليف أقل ومصادر ذات تكلفة أقل.

وأوصت بضرورة إعادة الهيكلة وتطوير قطاع الكهرباء من خلال إجراء الدراسات اللازمة لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء، واتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع لتطوير أنظمة الكهرباء للوصول إلى منظومة كهربائية متكاملة وتفعيل العمل باستراتيجيات تطوير قطاع الكهرباء وإعادة تأهيل مكونات أنشطة قطاع الكهرباء ومعالجة القصور الذي تعاني منه والتوجه التدريجي لخصخصتها بالاضافه الى تعزيز التعاون والتواصل مع القطاع الخاص للاستفادة في الجوانب الاستثمارية بما يمكنه من تقديم خدمات الطاقة الكهربائية بكفاءة عاليةوالاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال خصخصة قطاع الكهرباء، ومشاريع التوليد الخاص، والاستفادة من خبرات الدول العربية التي نهجت هذه النهج.

و في مجال الطاقة المتجددة وإدارة النقل الكهربائية دعت الدراسة الحكومة وصانعي القرار إلى ضرورة إدماج المشاريع المستقبلية للطاقة الجديدة والمتجددة ضمن خطط التنمية للتوسع في إنتاج الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المستقبلي على الطاقة الكهربائيةوأهمية إجراء الدراسات والمسوحات اللازمة لعمل خرائط الرياح (أطلس الرياح)، وخرائط شدة الإشعاع الشمسي في كافة مناطق الجمهورية، بهدف توفير بيانات دقيقة لإمكانية استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية في كل منطقة.

أهمية إجراء المسوحات اللازمة للإمكانيات المتوفرة لتصنيع الأجزاء الفنية ومكونات المعدات اللازمة لمشاريع الطاقة المتجددة من النواحي التقنية والمالية وتوافر الموارد البشرية، بالإضافة إلى دراسة سبل تعظيم الاستفادة من هذه الإمكانيات بهدف تقليل الكلفة الاستثمارية لمشاريع الطاقة المتجددة.

وأكد الطيري على اهمية الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في مجال استغلال الطاقة المتجددة والعمل على توطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة والمعرفة بها في اليمن وإيلاء برامج إدارة الأحمال الكهربائية وترشيد الطاقة وتقليل الفاقد الكهربائي أهمية أكبر وأولوية عليا وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال الطاقة المتجددة لرفع كفاءتها وتحسين إنتاجيتها بالاضافه الى تعزيز السياسات المحلية التي تزيد من التعاون الإقليمي والعربي في مجال الربط الكهربائي، واستفادة اليمن من المشاريع الحالية لربط المناطق العربية معاً (المشرق والمغرب والخليج العربي) وذلك حسب ما هو جارٍ الآن لربط السعودية مع مصر وربط ليبيا مع تونس.

وتمثل مشكلة الكهرباء أحد المشاكل التي تواجه الاقتصاد اليمني، لما لها من آثار وتداعيات على مستوى رفاهية وحيوية المجتمع. وكذلك لما لها من آثار سلبية على القطاعات الانتاجية والصناعية ومن ثم على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. ولذلك فقد أولت الحكومة قطاع الكهرباء اهتماماً ملحوظاً في السياسات والخطط التنموية.

وتتكون المنظومة الكهربائية الموحدة من محطات التوليد الرئيسة وبقدرة توليدية مركبة بحوالي (١١٩٩) م.و إلى جانب خطوط نقل بطول (١١٤٢/٨) كم ومحطات التحويل وعددها (١٨) محطة وبقدرة تركيبيه (١٢٧٢) م.ف.أ.

كما تشمل المنظومة الكهربائية المستقلة محطات توليد ديزل بإجمالي (٢٩٨) م.و، شبكات نقل وتوزيع ،وخلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠م تم استكمال إنشاء محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى بقدرة (٣٤١) م.و وخطوط نقل مأرب / صنعاء ٤٠٠ك ف بطول (٢٠٠) كم.

كما تظهر مؤشرات قطاع الكهرباء أن القدرة التوليدية للمحطات الرئيسية والفرعية بلغت ١٠٦٠,٦٣ ميجاوت (م.و) عام ٢٠٠٦م وارتفعت إلى حوالي ١٣٣٠,١١ (م.و) عام ٢٠٠٩م، ويتوقع أن تصل عام ٢٠١٠ إلى ١٥٦٦,٦ (م.و). كما بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٩م حوالي ٦٧٤٨,٩٣ جيجا وات في الساعة بمعدل نمو متواضع بلغ حوالي ٣,١٪ عن عام ٢٠٠٨م، يظهر الاختلال في عدم القدرة على زيادة الطاقة الإنتاجية في ظل تزايد الطلب على الكهرباء في اليمن وتزايد قدرات التوليد الكهربائية، ويمثل إنتاج الطاقة الكهربائية بالبخار المصدر الأول والذي بلغت نسبته حوالي ٣٩٪ من إجمالي إنتاج المحطات الرئيسة للمنظومة الموحدة عام ٢٠٠٩م، فيما يمثل الديزل المصدر الثاني وبنسبة ٢٥,٩٪ عام ٢٠٠٩م.

كما بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في عام ٢٠٠٩م حوالي ٦٢٨٣ (ج.و.س) بمعدل نمو ٤,٦٪ عن عام ٢٠٠٨م، وبلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في عام ٢٠٠٩م إلى ٤٦٤٤ (ج.و.س) بمعدل نمو ٣,٣٪، وبنسبة ٧٣,٩٪ من الطاقة المولدة، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الفاقد في الطاقة الكهربائية (٢٦,١٪)، وتشير التوقعات إلى أن نسبة الفاقد ستظل مرتفعة عند ٢٥٪ عام ٢٠١٠م، الجدير بالذكر أن نسبة الفاقد من الطاقة الكهربائية تباينت من محافظة إلى أخرى، وكان أكبر فاقد للكهرباء في محافظة مأرب حيث بلغ حوالي ٦٨,٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، ثم محافظة عمران وبنسبة ٤٨,٦٪، ثم محافظة ريمة، ثم محافظة حجة بنسبة ٣٨,٤٪

وارتفعت نسبة التغطية من الطاقة الكهربائية لسكان الجمهورية ارتفاعاً طفيفاً من ٣٩,٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٤٣,٤٪ عام ٢٠٠٩، وتظهر البيانات أن أعلى نسبة تغطية للكهرباء عام ٢٠١٠ كانت في محافظة عدن بنسبة ١٢٥٪، ثم محافظة حضرموت بنسبة ٨٤٪، ثم أمانة العاصمة وريفها بنسبة ٧١٪، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد اليمني من الكهرباء ٢٠٢ كيلو وات/ ساعة (ك.و.س) عام ٢٠٠٧م ويعتبر من أدنى المعدلات بالمقارنة مع العديد من الدول العربية والعالم.

ووفقا للدراسة فإن الطلب على الطاقة الكهربائية يشهد تنامياً مطرداً يصل إلى حوالي ١٧,٢٪ سنوياً، ويشكل تحديا كبيرا على قطاع الكهرباء، ومن المتوقع استمرار ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية خلال السنوات القادمة، وعلى الرغم من تزايد الاستهلاك للطاقة الكهربائية خلال الفترة الماضية، إلا أن متوسط استهلاك المشترك من الطاقة الكهربائية يعد منخفضاً للغاية، فقد سجل متوسط الاستهلاك (الشهري) للمشترك في عام ٢٠٠٩م (٢٨١ كيلووات ساعة/مشترك)، بينما يتوقع أن يسجل في عام ٢٠١٠م (٣٠٤ كيلووات ساعة/مشترك). ويتفاوت متوسط استهلاك الكهرباء للمشترك من محافظة إلى أخرى، حيث سجل متوسط استهلاك المشترك في عدن أعلى متوسط بلغ (٣٩٠ كيلووات ساعة/مشترك)، وفي صنعاء سجل متوسط استهلاك المشترك (٣٦٠ كيلووات ساعة/مشترك)، وفي الحديدة (٣٥٠ كيلووات ساعة/مشترك).

ومن أبرز سياسات نظام توليد الطاقة الكهربائية خلال الفترة ٢٠٠٦م-٢٠١٠م إنشاء محطات توليد جديدة (المحطة الغازية مأرب، محطة المنصورة)، إعادة تأهيل بعض محطات التوليد، فصل جزء من الأحمال المنزلية وإخراج الأحمال الصناعية في حالة الذروة اليومية مساءً، استثمار شركات أجنبية لتوليد الطاقة وتغطية جزء من العجز، ومع ذلك فإن هذه السياسات والإجراءات تمثل معالجات آنية لا تلبي التزايد في الطلب على الكهرباء.

وأكدت الدراسة إن اختلال سياسات النفقات الاستثمارية في نظام النقل قد جعل نظام النقل يعاني من اختناقات في مكونيه الرئيسيين (الخطوط ومحطات التحويل) مما أدى إلى تدني الجهود والذي يلمسه المواطن بشكل ضعف الكهرباء، الواصلة إليه بالإضافة إلى زيادة الفاقد. من جهة أخرى تعاني شبكة التوزيع من وضع يتسم بالتقادم لخطوط ال